عقلانية قرارات قادة المؤسسات الأمنية العراقية في ضوء استراتيجيات نظرية اللعبة: جهاز مكافحة الإرهاب انموذجاً

العقيد د. فراس محمد حمدان
وزارة الداخلية العراقية- جمهورية العراق
https://orcid.org/0009-0004-3320-8390
ltfiras3@gmail.com

المستخلص

تحتاج القيادة الأمنية، إلى الإسراع في اتخاذ القرار المناسب، الذي يتوافق مع التشريعات القانونية، والاستراتيجيات الأمنية المناسبة، التي من شأنها أن تحقق أفضل النتائج، تجاه مكافحة التنظيمات الإرهابية، ومنها ما افترضناه في بحثنا هذا من تطبيقات استراتيجيات نظرية اللعبة. إنَّ التنظيمات الإرهابية والمتطرفة تتميز بأنَّها تسير وفق أيديولوجيا دينية وسياسية، ترفض التعددية السياسية والدينية، بل وتنتهج طرقا عنيفة في التعامل مع الافراد، الامر الذي يضع المؤسسة الامنية العراقية امام تحدي دراسة وفهم استراتيجية تلك الجماعات، التي قد تتحول الى العنف في أي لحظة، ولك من خلال دراسة أربع استراتيجيات رئيسية يتبعها الارهابيون، ستتسبب بانتشار العنف والتخريب على نطاق واسع، وإلى زعزعة الثقة بقدرة المؤسسة الأمنية على أداء واجباتها الأساسية، لضبط الامن والنظام العام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الاستراتيجية، نظرية اللعبة، معضلة السجين، جهاز مكافحة الإرهاب

THE RATIONALITY OF THE DECISIONS OF THE LEADERS OF IRAQI SECURITY INSTITUTIONS IN LIGHT OF GAME THEORY STRATEGIES: THE COUNTER-TERRORISM SERVICE IS A MODEL

Colonel Dr. Firas Muhammad Hamdan

Iraqi Ministry of Interior- Republic of Iraq

https://orcid.org/0009-0004-3320-8390

ltfiras3@gmail.com

Abstract

The security leadership needs to make the appropriate decision quickly that is compatible with legal legislation and appropriate security strategies. That will achieve the best results in combating terrorist organizations, including what we assumed in this research regarding the applications of game theory strategies. Terrorist and extremist organizations are characterized by the fact that they follow a religious and political ideology which rejects political and religious pluralism and even adopts violent methods in dealing with individuals. This puts the Iraqi security establishment before the challenge of studying and understanding the strategy of those groups that may turn to violence at any moment, and there are Four main strategies followed by terrorists and they will cause widespread violence, sabotage and undermine confidence in the ability of the security institution to perform its basic duties to control security and public order.

Keywords: terrorism, strategy, game theory, prisoner's dilemma, confront-terrorism apparatus

المقدمة:

في علم التخطيط الاستراتيجي الحديث وضعت الكثير من النظريات التي تنظم وتدبر معالجات للقضايا والمشاكل التي تهم حياة الناس وامن الدولة، ومن ذلك وضع المفكرون استراتيجيات، وخطط، ونظريات عديدة من اجل تنظيم السلوك العقلاني للقرار الأمني الصادر من قبل قادة ومراتب المؤسسات الأمنية، ومن هنا اهتم بحثنا الموسوم (عقلانية قرارات قادة المؤسسات الأمنية العراقية في ضوء استراتيجيات نظرية اللعبة) بمناقشة ثنائية عقلانية قرارات قادة المؤسسات الأمنية العراقية واستراتيجيات نظرية اللعبة، وهي احدى اهم النظريات في حقل الاستراتيجيات الدولية و الأمنية و القومية.

حيث تأخذ العلاقة بين نظرية اللعبة *Game Theory* وسلوك القادة الأمنيين اشكالاً عدّة، سواء على مستوى تصرفات القادة الأمنيين او طريقة تعاملهم مع الأمور المهمة من حيث كون القرار الاستراتيجي الأمني اختيار عقلاني واع، وفي جميع الأحوال فان القادة الأمنيين في حاجة الى نمط معين من التفكير العقلاني الذي يوازن بين المتطلبات الإدارية واللوجستية وعقلانية القرار الأمني بين عدة خيارات صعبة، من خلال تعزيز القيم الوظيفية للوصول الى أكبر قدر ممكن من المنفعة *Utility maximization* في الإطار العقلاني.

تبحث هذه الورقة في التفاعل بين استراتيجية المؤسسة الأمنية العراقية واستراتيجية التنظيمات الإرهابية الفاعلة في العراق باستخدام نماذج نظرية اللعبة. وسوف تناقش التبعات الامنية للإرهاب. اذ أن التركيز الأساسي ينصب على سلوك الإرهابيين. من خلال دراسة القرارات التي يتخذها الإرهابيون وفهم سبب اتخاذها، الامر الذي يتيح للمؤسسة الأمنية العراقية امكانية تطوير سياسات امنية أفضل لمكافحة الإرهاب، وفي ضوء ذلك نعرض في بحثنا هذه عدة تساؤلات كتمهيدات إشكالية تخص موضوع البحث ومنها ما يلي:

- ما العلاقة بين القرار العقلاني بين قادة المؤسسات الأمنية من جهة وبين نظرية اللعبة من جهة اخرى؟
- هل تحتاج المؤسسات الأمنية الى القرارات العقلانية ام ان أساليب الهجوم الاستباقي هي من اهم محور في الاستراتيجيات العسكرية؟
- هل نجحت استراتيجية عقلنة القرار الأمني في تطبيق نظرية اللعبة وأثرهما في محاربة التنظيمات الإرهابية؟

ومن اجل معالجة هذه التساؤلات الإشكالية استعمالنا عدة مناهج منها المنهج الوصفي، للوقف على أصول الاستراتيجيات الأمنية وعلاقتها بنظرية اللعبة، وكذلك استعمالنا المنهج التحليلي لعرض اهم النتائج والاثار المترتبة على تطبيقات الاستراتيجيات والنظريات. وفي ضوء ما تقدم قسمنا البحث الى عدد من المحاور، ومن أهمها الاتي:

اولاً: نظرية اللعبة

ثانياً: القرار العقلاني الامني

ثالثاً: اصناف الاستراتيجيات في نظرية اللعبة

رابعاً: توازن ناش

خامساً: استراتيجيات الجماعات الإرهابية في ضوء نظرية اللعبة

سادساً: تحليل استراتيجية المؤسسة الأمنية والقانونية لمحاربة المخاطر الإرهابية (جهاز مكافحة الإرهاب أنموذج)

اولاً: نظرية اللعبة

نظرية اللعبة هي نظام رياضي- منطقي يدرس حالات المنافسة والتعاون بين الأطراف المتصارعة. و هذا التعريف واسع ولكنه يتوافق مع عدد كبير من التطبيقات، و تتراوح هذه التطبيقات من الأسئلة الاستراتيجية في الحرب إلى فهم المنافسة الاقتصادية و المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية للتوزيع العادل وحتى سلوك الحيوانات في المواقف التنافسية، و من ألعاب الصالون إلى أنظمة التصويت السياسي و استراتيجيات المواجهة العسكرية، وكذلك تضمنت الادبيات التاريخية المتعلقة بالحرب الاستراتيجية العديد من المواقف التي تشابه الاستراتيجيات المتبعة في نظرية اللعبة1، ومن المراجع المبكرة التي تضمنت ملامح استراتيجيات نظرية الألعاب عمل الجنرال الصيني صن تزو *Sun Tzu* الشهير: فن الحرب(1832) للجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز *Carl von Clausewitz* (1780-1831). بل وحتى ان كتابات الإيطالي نيكولا مكيافيلي *Niccolò Machiavelli* التي تضمنت في العديد من إيحاءاتها عنصر المناورة الاستراتيجية في المجال السياسي (كتاب: الأمير) والعسكري (كتاب: فن الحرب). وتعتبر نظرية اللعبة علم استراتيجي، أو على الأقل علم اتخاذ القرار الأمثل من قبل الجهات الفاعلة المستقلة والمتنافسة في الإطار استراتيجي.

برزت نظرية الألعاب(*) بشكلها المعروف في اول صياغة رياضية عامة لها عام 1944 بصدور كتاب جون فون نيومان(**) وأوسكار مورغينسترن(***): نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي *Theory of Games and Economic Behavior*، وبالرغم من ان المؤلفين قد ذكرا ان "الغرض من هذا الكتاب تقديم مناقشة لبعض الأسئلة الأساسية للنظرية الاقتصادية"2 لكن النظرية اخذت ابعاداً مختلفة في مجال صنع القرار السياسي والعسكري وذلك بسبب فعالية هذه النظرية في تنظيم الابعاد الاستراتيجية المختلفة سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او العسكري او الامني. وكان التركيز على ألعاب المحصلة الصفرية. في حين تم اعتبار الألعاب الأخرى ذات المحصلة غير الصفرية العاباً تعاونية، بمعنى ان الأطراف الفاعلين في اللعبة يميلون الى التعاون. وقد ركزت الأبحاث الحديثة على الألعاب التي ليست محصلتها صفر ولا هي تعاونية بحتة. في هذه الألعاب، يختار اللاعبون أفعالهم بشكل منفصل، لكن روابطهم بالآخرين تتضمن عناصر من المنافسة والتعاون، بمعنى ان النتائج التي يحصل عليها كل مشارك في العملية (التي تعتبر لعبة وفقا لهذه النظرية) تعتمد على اختيارات (استراتيجيات) الآخرين، ففي ما يسمى العاب المحصلة الصفرية *Zero-sum* تتعارض مصالح اللاعبين تماماً، لذا فإن مكاسب شخص ما دائماً ما تكون خسارة لشخص آخر، لكن الألعاب الأكثر شيوعاً هي تلك التي يمكن أن تحقق مكاسب متبادلة (مجموع إيجابي) أو ضرر متبادل (مجموع سلبي)، اوما يسمى الألعاب غير الصفرية *non-zero-sum* .

وعليه ستركز دراستنا على الالعاب الصفرية بحكم الطبيعة الصراعية لاستراتيجية المؤسسات الأمنية تجاه الجماعات الإرهابية والتي تهدد السلم والامن الاهليين. وبالرغم من التطبيقات الرياضية للنظرية حول الاحتمالات المتوقعة لسلوك الفاعلين في النظرية والتي تبدو بعيده عن الدارسين في مجال الامن، لكن تطبيقاتها في المجال العلوم الإنسانية والأمنية والعسكرية اخذت أهمية كبيرة ابتداءاً من سبعينيات القرن الماضي3، لذلك حاول الباحث قدر الإمكان تفسير النماذج الرياضية في النظرية الى مقاربات نظرية ليتم توظيفها لصالح صناعة القرار الأمني كالاحتمالات والاستراتيجيات، وسنأتي على تحليل علاقة النظرية بالتطبيقات الأمنية والعسكرية في الفقرات التالية من البحث.

ثانياً: القرار العقلاني الامني

هناك دلالات مختلفة لاستخدام مصطلح "عقلاني"، اذ ليس للعقلانية معنى واحد بالإمكان الاعتماد عليه دائما، فالعقلانية الدينية(*) لا تتفق تماماً مع العقلانية كنزعة معرفية، وتختلف عن العقلانية السياسية. ثم أن صياغة مصطلح "العقلانية" يشوبه نوع من التداخل نتيجة للنقل اللغوي بين اللغتين العربية و الإنكليزية، هناك فرق بين أن نقول عقلانية بمعنى"*Rationalism*"، اي المدرسة الذي تتبنى اسبقية العقل على طرق اكتساب المعرفة الأخرى، وبين العقلانية *"Rationality"* التي تُترجم بمعنى "التعقّل" وهو المفهوم الأقرب الى الاستخدام الامني لأنه يرتبط بمعنى الاختيار العقلاني بين مجموعة من المعطيات والإجراءات المتنافسة فيكون الاختيار عقلانيا أي يتطابق مع ما هو منطقي، وبين مفهوم العقلنة او الترشيد *Rationalization* ويقصد بها عملية التحديث *Modernization* المستمرة عبر الزمن للثقافة و المجتمع و النظام السياسي و الاقتصادي، فتطور المجتمع البشري من الاقتصاد الزراعي الى الصناعي ثم المعلوماتي ما هي الا عملية عقلنه مستمرة لا تتوقف.

والفعل العقلاني *Rational Action* هو "الفعل الذي يعد افضل ما يمكن القيام به في واقع الامر بناءً على برهان المرء المتعلق بماهية ظروفه المتعلقة بالاحتمالات الصحيحة... لإمكان تحقيق الأفعال المختلفة لغايات مختلفة"4 ويقسم ريتشارد سوينبورن(*) *Richard Swinburne* (1934-) الافعال من حيث الغايات، أي أن يكون لدى المرء عدة غايات، وحتى يكون فعله عقلانياً فعليه أن يختار دائما "الفعل الذي يعتقد بانه يتمتع بأعلى احتمال في تحقيق الغاية التي سيختار السعي لتحقيقها"، ولكن هذا النوع من الفعل يخلو من المعتقد، اما الأفعال التي يدخل المعتقد طرفا فيها عندها وفي هذه الحالة فالفعل والاحتمالات سوف تتجه الى تحقيق "غايه اسمى" والفعل سيكون بناءً على ذلك المعتقد، و السؤال هنا: ماذا لو كان ذلك الاعتقاد خاطئاً؟ فيجيب سوينبورن "... إن التحديد الكامل للاحتمالات ينبغي أن يقتصر على الوصف الناجم عن البرهان الشخصي، والذي يتسق دون غيره مع تقييم عقلانية سلوك المرء بالمعنى الداخلي المتاح"5. ويعرّف ماكس فيبر(**) *Max Weber* (1864-1920) الفعل العقلاني من زاوية النشاط الاجتماعي بانه "الفعل الذي له معنى، أي الذي يمكن فهمه" وحتى يكون الفعل عقلانياً يجب أن يكون متجرداً من السحر والعقائد الغامضة التي تجعل طبيعة الفعل غير مبرره، وبحسب فيبر فان الفعل العقلاني يكون منطقياً او رياضياً أي مفهوم ذهنياً ولا لِبس فيه وبعيداً عن المؤثرات الانفعالية والاخطاء باعتبارها أموراً لاعقلانية6، ويعتَبِر فيبر أن عملية التحديث ما هي الا عقلنه للنظام [7].

وبناءً على ما تقدم تكون ماهية القرار العقلاني عبارة عن عملية تركيز معرفي و سلوكي قائم على النشاط العقلي و التجربة العملية للقادة الأمنيين في التعامل مع الظروف المختلفة وذلك بالاعتماد على المتوفر من الإمكانات المادية و البشري و الفنية التي تتكون منها المؤسسة ككل، وما دام النجاح العملياتي يعتمد بشكل أساسي على التحليل المنطقي للمعلومات المتوفرة وبالتالي تعتمد دقة القرار الأمني على مستوى التحليل الواقعي لتلك المعلومات و مدى صحتها الامر الذي ينعكس مخرجات تلك القرارات و مدى نجاحها و النتائج التي تحققها.

ثالثاً: اصناف الاستراتيجيات في نظرية اللعبة

تقسم الألعاب عموماً الى العاب مهارات، العاب حظ، والعاب استراتيجية. والألعاب الاستراتيجية هي تلك الألعاب التي تعتمد على حركات اللاعبين وتكتيكاتهم(*) بالنظر الى طبيعة الحركات التي يقوم بها الخصوم الاخرون، مما يستدعي قيام اللاعب بأفضل ما

لديه من تكتيكات بناءً على توقعات عقلانية لسلوك الخصم، ومن امثلتها لعبة الشطرنج. وفي عملية اتخاذ القرار تكون العملية هي لعبة استراتيجية بدون شك، ووفقاً لذلك يأخذ كل طرف من أطراف اللعبة استراتيجية معينة، وبالتالي فأن التفكير المنطقي يستدعي من كل لاعب ان يختار استراتيجية معينة في ضوء معلومات الموقف العام المتوفرة حول معتقدات او استراتيجيات الخصوم، وفي هذه الحالة سيكون لدينا مرتكزين أساسيين للعبة:

1: استراتيجية واحدة لكل طرف من أطراف اللعبة

وفي هذه الحالة تتوافق الاستراتيجية المتبعة من جانب كلا الطرافين مع استراتيجية الموقف او المحصلة الصفرية مما يجعل المواجهة أكثر صعوبة وذات اهداف محددة تستدعي احتدام الصراع بين الأطراف. او بمعنى اخر، إذا كانت اللعبة تحتوي على لاعبين فقط، فإن الملف الشخصي الاستراتيجي هو زوج من الاستراتيجيات، مع استراتيجية واحدة للاعب الأول، واستراتيجية اخرى للاعب الثاني مما يجعل الاحتمالات ضئيلة جداً.

2: ملف الاستراتيجيات *A Profile Of Strategies*

وهو مجموع استراتيجيات الأطراف المشاركين في اللعبة. وتعتمد خطوات اللعبة في هذه الحالة على لعب الأدوار ولكن بالعودة الى استراتيجيات متعددة لأطراف متعددة تحتاج الى المزيد من الذكاء الاستراتيجي والدراسة ومعرفة لمواقف جميع الأطراف المشاركة للخروج بالقرار المناسب وسط تلك المنافسة المعقدة.

اما حل اللعبة فيعتمد على الادراك المنطقي والعقلاني للاعبين بالنسبة للاستراتيجيات الأخرى مما يجعل من الملف الاستراتيجي عبارة عن عمل جماعي، وفي دلالات هذه المعادلة سيواجه اللاعبون الاستراتيجيات الفردية وتحدّي إيجاد العلاقة العقلانيّة داخل الملف الجماعي للاستراتيجيات[8]. وفي الوضع المثالي يكون اللاعبون عقلانيين تماماً ولديهم المعلومات الكاملة لقواعد اللعبة حول كل استراتيجيات اللاعبين الاخرين وفي حالة توازن تام بين الاستراتيجيات الجزئية، لان حل اللعبة يعتمد على منطقيّة الأداء الاستراتيجي وعلى المعلومات المتوفرة لدى كل لاعب، ولكن هذا التوصيف مجرد تعميم للعمليات التي تجري داخل اللعبة الواحدة بغض النظر عن عدد لاعبيها ومنطقية التفاعل العقلاني للاعبين، والاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة للنتائج.

ان مسالة توقع النتائج تحتل جوهر نظرية اللعبة، وعلى عنصر الاحتمالية *Probability* بُنيت جميع اركان النظرية، وقد اشرنا في الفقرة اعلاه الى ان اللعبة في الوضع المثالي حين يكون اللاعبون عقلانيين و متعاونين و يمتلكون المعلومات الكاملة حول الاستراتيجيات المتبعة يجعلهم في حالة توازن تام مما يقلل من (احتمالية) المفاجأة غير المتوقعة لدى اللاعبين، وعنصر الاحتمال هنا يكون حداً فاصلا بين شكلين أساسيين من استراتيجيات اللعبة، بمعنى ان اطراف اللعبة سيكون لديهم ما يعرف بـ الاستراتيجيات الخالصة[9] *Pure Strategies*، حيث يسعى كل لاعب إلى مسار عمل مثالي واحد في كل خطوة تشكل أفضل رد على تصرفات الآخرين، أي ان كل طرف من اطراف اللعبة ستكون لدية استراتيجية معيّنة يتحرك وفقها خالية من الاحتمالات[10]، لان السبب في اتباع الاستراتيجيات الخالصة يكمن في تماثل *Asymmetric* القوة لدى اطراف اللعبة مع توافر المعلومات الأساسية عن الطرف الآخر، بمعنى ان هناك اطراف متصارعة تمتلك قوة متماثلة و معلومات حيوية تستخدمها وفقاً لاستراتيجية قواعد اللعبة المعروفة لدى الجميع، مما يقلل من عدد الاحتمالات في سلوك الخصم. ومع ذلك، فهذا لا يعني ان المرجعية العقلانية للاعبين او الفاعلين في اللعبة واحدة، وانما تتغير استراتيجية اللاعبين تبعاً للمواقف والقدرات المادية، أي اننا امام نوعين من الاستراتيجيات المستعملة في النظرية:

1: الاستراتيجيات الخالصة (وأشرنا لها في الفقرة أعلاه).

2: الاستراتيجيات المختلطة *Mixed Strategies*

تظهر هذه الاستراتيجيات في ظروف اكثر تعقيداً، او ما يعرف بظروف عدم التماثل *A asymmetric* سواء في الاستراتيجيات المتبعة من قبل الأطراف او في عدم تكافؤ القدرات المادية11، فقد عرفنا من الاستراتيجية الخالصة قدرة الأطراف على تخمين الخطوة التالية للخصم لان قواعد اللعبة تتم وفقا لقواعد الاستراتيجية ثابتة وبالتالي هناك إمكانية للتنبؤ و توقع سلوك الخصم في الخطوة التالية وذلك بسبب اتّباع الأطراف استراتيجية واحدة غير مرنة، والمطلوب بالنسبة لاستراتيجية القيادة الأمنية سواء من جانب الحركات العسكرية او القرار الاجرائي المتعلق بالخطط هو المرونة و المناورة غير المتوقعة من جانب العدو المفترض لضمان عنصر المفاجأة في مباغتة العدو وبالتالي فاستراتيجية مختلطة في اطار اللعبة الصفرية هي الحل الأمثل لمواجهة لجماعات التي تغير استراتيجياتها باستمرار. وبناءً على ذلك تكون الاستراتيجية المختلطة صياغة جديدة لفكرة تعددية الاحتمالات والخيارات داخل اللعبة12، وهي عبارة عن إجراءات وقرارات يجب اتخاذها في ضرف أمنى معيّن في إزاء استراتيجية العدو التي تتسم بالمرونة.

3: نظرية اللعبة ومعضلة ألسجين

بناءً على ذلك يكون الفرق بين الاستراتيجيتين هو التحديات الآنية التي يواجها صانع القرار في موقف معين متمثلة في غياب المعلومات الكافية لاتخاذ القرار المتناسب مع الموقف غير المتماثل والحاجة الى التصرف العقلاني الذي يمّكن صانع القرار من تجاوز معضلة الاختيار بين عدة قرارات محتملة، و لتبسيط الفكرة في نظرية الألعاب صاغ ألبرت تاكر(*) *Albert W. Tucker* مصطلح معضلة السجين *Prisoner's Dilemma* خلال محاضرة له عام 1950 لتبسط عملية الاختيار في احتمالات نظرية اللعبة التي تمت صياغتها و تطويرها اساساً في شكل معادلات رياضية، وقد اخذت القصة ابعاداً واسعة بعد ذلك لتصبح القصة الأكثر شهرة في الادبيات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وملخص المعضلة هو انه قد تم القبض على اثنين من افراد عصابة، هم: رو *Raw* وكول *Col*، لارتكابهما جريمة خطيرة، وقد منحهم المدعي العام ساعة واحدة اما للاعتراف او انكار التُهم الموجهة إليهم، ويوضح المدعي العام، أنه إذا اعترف كلا السجينين، فسيتم الحكم على كل منهما بالسجن لمدة عشر سنوات. ومع ذلك، إذا اعترف أحدهما ونفى الآخر التهم، يُكافأ السجين الذي يعترف ويقضي سنة واحدة فقط. اما السجين الآخر فسيحصل على عشرين سنة. وأخيراً، إذا نفى كلا السجينين التهم، فسيتم الحكم على كل منهما بالسجن لمدة عامين. ويتم حجز كلا السجينين في غرف منفصلة ولا يُسمح لهم بالتواصل، مع ملاحظة ان كلا السجينين يريد ان يقضي اقل مدة ممكنة في السجن[13]، وفي هذه الحالة سيكون كُل سجين امام أربع احتمالات ممكنة للعبة:

الاحتمال الأول: ان يعترف السجين الأول بالتهمة وينكرها الآخر، فيكافأ بالسجن سنة واحدة ويحكم على الاخر بعشرين سنة.

الاحتمال الثاني: ان ينكر السجين الأول التهمة ويعترف الآخر، فيحكم علية بالسجن لعشرين سنة ويكافأ الآخر بالسجن لسنة واحدة.

الاحتمال الثالث: ان ينكر كلاهما التهمة فيحكم على كلاً منهما بسنتين.

الاحتمال الرابع: ان يعترف كلاهما بالتهمة فيحكم على كلاً منهما بعشر سنوات.

وفي هذا الموقف سيكون القرار في ذهن كلا السجينين يتأرجح بين هذه الاحتمالات، ولكن و في جميع الأحوال فكل واحد منهم يواجه معضلة انعدام التواصل التي تجعله في حالة من الجهل التام بموقف الاخر مما يتطلب اتباع استراتيجية معقدة لـ تنبؤ او توقع

قرار الطرف الاخر بناءً على المعلومات الضئيلة لدية، وعلى عكس الحالة التي طبق عليها جون ناش فرضيته في التوازن الناتج عن انعدام الفائدة من تغيير الاستراتيجيات لدى أي طرف، أي ليس لدى أي طرف الحافز للانحراف عن الاستراتيجية الأساسية، و الحقيقة الواقعية هي ان قرارات الأطراف يشوبها الانانية في كثير من الأحيان و هيمنة عامل المنفعة مما يجعل مستوى الثقة ضئيلاً في سلوك الطرف الاخر، الامر الذي يجعل قرارات الأطراف العقلانية محصورة في حالة واحدة بإمكانها ان تحقق شروط التوازن عند ناش وهي توقع السلوك العقلاني للطرف الاخر في انكار التهمة، بمعنى ان لعبة القرار الان مكونة من لاعبين اثنين، غير متعاونين بسبب انعدام التواصل، هناك تماثل او تكافؤ في القدرات، وانها متزامنة *Simultaneous-Move*، وبالتالي فان اتخاذ القرار الأمثل يخضع للمعطيات التالية:

المعطى الاول: ان أي تفاعل بين البشر ينطوي على مواقف تكتيكية تأخذ شكل اللعبة.

المعطى الثاني: ان الأطراف المشاركين في اللعبة لهم تفضيلات معينة او ما يعرف بـ عامل المنفعة *Utility*.

المعطى الثالث: يفترض ان يكون الأطراف عقلانيين بما فيه الكفاية لاتخاذ القرار المناسب الذي يضع الأطراف في حالة توازن مصلحي. وهذا المعطى أقرب ما يكون الى الفرضية المتعلقة بتوازن ناش ولكنه في نفس الوقت لا يتفق تماما مع نوايا طرفين متصارعين في إطار لعبة صفرية.

ان مسالة عقلانية اتخاذ القرار تكمن في تعاون اطراف الصراع على تجنب اكبر قدر ممكن من الخسائر او الاضرار، وخصوصاً في الألعاب الثنائية التي ينطوي فيها مصلحة الأطراف على جانب تعاوني، فقد كان نيومان يعتقد ان اللعبة الثنائية ذات محصّلة صفرية *Zero-Sum* مع استراتيجية محدودة، فلو فرضنا ان هناك قيمة تساوي *V* واستراتيجية مختلطة لكل لاعب، بحيث ان اللاعب *A* يراقب استراتيجية اللاعب *B*، وبالتالي فان افضل عائد للاعب *A* هو الحصول على القيمة *V*، اما اللاعب *B* وبالنظر الى استراتيجية اللاعب *A* يكون افضل عائد للاعب *B* هو *V*-، فيكون مقدار الربح لأي من اللاعبين يساوي خسارة الطرف الاخر[14]، مما جعل نيومان يعتقد ان الألعاب المكونة من شخصين هي العاب غير تعاونية *Noncooperative* ومحصلتها صفر، غير تعاونية عندما يكون ربح احد اللاعبين خسارة للآخر، فلا جدوى من تشكيل تحالف[15].

رابعاً: توازن ناش Nash Equilibrium

وعلية فأن أي شكل من اشكال اللعبة -كتفاعل بشري- يتضمن بالضرورة اشكال من التعاون أو النزاع بحسب رؤية نيومان، لكن توازن جون ناش John Nash *(1928-2015) تضمن* ببساطة ان كل لعبة محدودة لها توازن استراتيجي مختلط، او بمعنى آخر، ان المحصل الصفري لشخصين من الممكن ان يقود الى نقطة توازن[16] مع اشتراط العقلانية والتعاون في اختيار اللاعبين. لكن التحليل المنطقي في حالة فرضية ناش يكشف عن مفارقة التعاون المتبادل بين السجينين التي تبدو مثالية الى حد ما، وغير منطقية من منظور المصلحة الذاتية، لأن خيانة أحدهم للأخر لها محصلة أفضل من التعاون ولان الاعتراف او الخيانة تكون محصلتها سجن لسنة واحدة (انظر الشكل التوضيحي).

كول

رو \ كول	انكار	اعتراف
انكار	٢ - توازن ناش ٢ -	١ - ٢٠ -
اعتراف	٢٠ - ١ -	١٠ - ١٠ -

رو

ومع ذلك، فان التوازن المفترض من قبل جون ناش حول امكانية تحقيق التوازن المصلحي في اللعبة الصفرية غير ممكن في حالة الاستراتيجية الأمنية، فمفهوم الاستراتيجية كـ لعبة في المفهوم الأمني قائم على مبدأ الصراع والمناورة لتحقيق الربح وايقاع أكبر قدر ممكن من الخسارة في جانب العدو، مما يجعل الاستراتيجية الأمنية سواء كانت خالصة او مختلطة استراتيجية في إطار لعبة صفرية غير تفاوضية يتصارع الأطراف فيما بينهما و الهدف من جانب كل طرف هو القضاء عل الطرف الاخر مما يجعل المحصلة *V*- هدف أساسي للأطراف المتصارعة ومقدار عقلاني جدا يعتمد نجاحة الأساسي على زيادة قيمة *V*- باعتبارها انجاز مادي مهم.

خامساً: استراتيجيات الجماعات الإرهابية في ضوء نظرية اللعبة

ان اللاعب الأضعف يحتاج الى التكتيك اكثر من الطرف الأقوى، والسبب في ذلك هو عدم امتلاكه للقدرات المادية و العسكرية التي تمكنه من مواجهة الطرف الاخرة مباشرة بالإضافة الى الدور الذي يلعبه الغطاء القانوني و الإعلامي في المواجهة، فالمواجهة المباشرة تتطلب بالضرورة الاتزان الاستراتيجي من الناحية المادية، و القدرة في الأداء على استخدام الموارد للوصول الى اكبر قدر ممكن من التأثير، ولكن مع النقص في القوة العسكرية المادية- بالمقارنة مع الخصم- يجعل الطرف الذي يعاني من ذلك النقص في حاجة الى استخدام استراتيجيات جزئية ذكية في المواجهة، هذا من جانب، و من جانب آخر، ان مسالة عدم التكافؤ لا تقتصر على معاناة الطرف الأضعف من نقص القدرة المادية، ولكن الطرف الاقوى أيضا سيعاني من مشكلة مناورات و تغير العقيدة الاستراتيجية للخصم عن الاستراتيجية او العقيدة العسكرية المتبعة بالنسبة له، ففي حالة المواجهة مع التنظيمات الإرهابية تواجه الدول ومؤسساتها العسكرية و الامنية مشكلة التباين في أسلوب المواجهة، ففي الوقت الذي تدربت فيه القوات الأمنية النظامية على المواجهة المنظمة ابتداءً من الجهد الاستخباري وحتى لحظة الانقضاض على العدو المُفترض باتباع القواعد القانونية لضمان الغطاء الشرعي للعمل الامني، فان العدو المُفترض قد لا يكون فرداً او عصابة اجرامية تقليدية يتم السيطرة عليها و معالجتها وفقا للتقليد الأمني الاجرائي المتبع، فتحديات المؤسسات الأمنية المعاصرة لا تقتصر على المهمات التقليدية وانما بدأت بمواجهة الإرهاب الحديث الذي بدأ باستخدام الأدوات الاستخبارية الحديثة و الاعلام و التكنولوجيا و تكتيكات الهجوم السريع و الخاطف و من ثم الاختفاء في وقت قياسي مع هدف الإيقاع بأكبر قدر ممكن من الضحايا المدنيين او العسكريين والتسبب بخسائر مادية فادحة الامر الذي يضع القادة الأمنيين امام تحديين رئيسيين تمارسهما استراتيجية المنظمات الإرهابية *Grand Strategies* وهما على النحو الاتي:

التحدي الأول: تفوق استراتيجية العدو المتغيرة التي لا تتناسب في الاستراتيجية الرسمية للمؤسسة الأمنية، او بمعنى اخر، ان على القادة الأمنيين مسايرة المرونة في تغير استراتيجيات العدو، والتكيف مع تحديات تطوير العدو لنفسه.

التحدي الثاني: حاجة المنظمات الإرهابية الى التأثير في سلوك كل من الحكومات والافراد على حد سواء، فالإرهاب يسعى الى اجبار الحكومات على تغيير سياستها، اما الافراد فيسعى الإرهاب الى محاولة التأثير على قناعاتهم لكسب دعمهم وطاعتهم. فالإرهاب هو استراتيجية جذابة للجماعات الصغيرة ذات العقائد والأيديولوجيات التي تحاول جذب الانتباه لغاياتها، أو استفزاز الحكومة، أو ترهيب المعارضين، أو جذب التعاطف، أو إثارة إعجاب أو تشجيع الجماهير[17].

وبناءً على ذلك، فالقرار الأمني امام عدة تحديات تتفرع من ذلك، ويعتقد الباحث انها قائمة في ضوء الظروف الأمنية التي واجهتها المؤسسة الأمنية العراقية منذ عام 2014، وذلك متمثل في الاستراتيجيات الاتية:

1: استراتيجية الجماعات الإرهابية في المواجهة والتأثير

تشير العديد من الدراسات الى ان الإرهاب هو استخدام العنف ضد المدنيين من قبل جهات فاعلة غير حكومية لتحقيق اهداف سياسية، و لدى نيومان *Neumann* وسميث *Smith* تعريف أكثر استراتيجية للإرهاب: هو "الخلق المتعمد للشعور بالخوف، عادة عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام العنف الجسدي، للتأثير على السلوك السياسي لمجموعة معينة من الناس."[18]، وفي دراسة بعنوان: استراتيجية الإرهاب The Strategies of Terrorism وجد الكاتبان اندرو كيد(*) *Andrew H. Kydd* و بربارا والتر(**) *Barbara F. Walter* ان هناك علاقة بين استراتيجية التأثير التي تتبعها المنظمات الإرهابية و بين نظرية العلامات المكلفة Costly signaling theory[19]، اذ يعتقد الباحث ان هناك منطق استراتيجي رئيسي وراء العمليات الإرهابية يهدف الى تحقيق خمس(***) استراتيجيات فرعية للتأثير على الحكومات و الافراد وهي:

استراتيجية الاستنزاف Attrition:

من هذه الاستراتيجية يسعى الإرهابيون إلى إقناع العدو بأن الإرهابيين أقوياء بما يكفي للتسبب بتكاليف باهظة إذا ما استمر العدو في سياسة معينة، فالمهمة الرئيسية للجماعات الإرهابية هي اقناع العدو بأن الجماعة قادرة على ان تكبّده خسائر جسيمة إذا لم يستجب لمطالب الإرهابيين، فكلما زادت التكاليف التي يمكن للجماعة إرهابية تحققها، كلما زادت مصداقية تهديدها بالتأثير على التكاليف المستقبلية. وقد عرفت الموسوعة الدولية للحرب العالمية الأولى حرب الاستنزاف على انها "المصطلح المستخدم لوصف العملية المستمرة لإرهاق الخصم من أجل إجباره على الانهيار الجسدي من خلال الخسائر المستمرة في الأفراد والمعدات والإمدادات أو استنزافها لدرجة الانهيار في ارادة القتال"[20].

استراتيجية التخويف Intimidation:

استراتيجية التخويف أقرب الى استراتيجية الردع Deterrence، من خلال محاولة الجماعات الإرهابية اقناع السكان بان استمرار دعم الحكومة سيكون مكلفاً، وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في تقديم دليل واضح على أن التنظيم الإرهابي يمكن أن يقتل أولئك الأفراد الذين يواصلون دعم الحكومة ورفضهم، من خلال استهداف الموظفين المهمين ورؤساء البلديات والشرطة والقضاة والمواطنين وان تثبت ان لديها القدرة على إيذاء خصومها وان الحكومة أضعف من ان تكون قادرة على حمايتهم. وهناك العديد من التقارير الصحفية اليومية التي تتحدث عن استهداف تنظيم القاعدة قادة وعناصر الصحوة وابناء العراق من أبناء العشائر العراقية التي تشكلت بعد عام 2006 لمواجهة تهديدات الإرهابية لأبناء غرب العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003[21].

استراتيجية الاستفزاز *Provocation* :

الاستفزاز هي استراتيجية تعتمد على اجبار الدولة على الرد و القيام بعمل ما يعمل على تقويض شرعيتها من خلال الاقدام على الاغتيال و اثارة الفوضى و الاعتداء على القوات الأمنية وهي جميعاً وسائل لأثارة ردود فعل من قبل الدولة بطريقة تقوض سلطتها عن غير قصد وانخراط الحكومة في سلوك يتعارض مع مصالحها، الامر الذي يعطي الفرصة للأعلام المعادي بوصف الاعمال الحكومية على الاستراتيجية الاستفزازية المقصودة من قبل تلك الجماعات على انها اعمال لا إنسانية و قاسية واستبدادية[22]، فالاستفزاز هو استراتيجية إرهابية كلاسيكية، وقد تغفل عنها الحكومات في خضم اللحظة، والغرض منة اثارة رد فعل مبالغ فيه وبالتالي يعمل على تأطير الاعمال الاستفزازية من جانب الجماعات الإرهابية على انها اعمال دفاعية ضد عمل عدواني من الدولة وتصويرها بصورة المذنب، فعلا سبيل المثال تعمل تلك الجماعات على دسّ العناصر التابعة لها في اثناء الاضطرابات و الاحتجاجات لمحاولة استفزاز القوات الأمنية و اجبارها على الرد بقسوة الامر الذي يضع الحكومات في موقف المعتدي. وقد لجأت الحركات الشيوعية المبكرة في بداية القرن العشرين الى هذه الاستراتيجية وخصوصا في كتابات جوزيف ستالين *Joseph Stalin* (1878–1953) في التحريض على التظاهرات الشعبية التي "تحرّك فضولية الجمهور الحيادية" فلجوء الشرطة الى تفريق المتظاهرين بوحشية يتسبب ذلك بتعاطف الجمهور المحايد مع ضحايا الاضطهاد فتعجز الشرطة عن التمييز بين المتفرجين والمتظاهرين فينضم المحايدون مباشرة الى صفوف المتظاهرين بعد ان اكتفوا بالتفرج قبل ذلك[23].

استراتيجية الإفساد *Spoiling*:

ان الغرض من الإفساد هو ضمان عدم نجاح أي مبادرة سلام بين القادة المعتدلين من كلا الجانبين او بين عدوين بهدف عرقلة أي محاولة لعقد اتفاق سلام، فاتفاقيات السلام تثير قلق الإرهابيين لأنهم يدركون أن المواطنين المعتدلين هم أقل تقبلاً لدعم العنف المستمر و بمجرد التوصل إلى اتفاق حل وسط بين الجماعات الأكثر اعتدالاً فأن ذلك يهدد نوايا تلك الجماعات في اثارة الفوضى و الاقتتال و يُفقدهم الدعم لان اتفاق السلام يقوّض قوتهم و يلغي عوامل التخويف و الإرهاب، و من الأمثلة على ذلك محاولة لويس السادس عشر (1754–1793) و النبلاء المهاجرين في العام الأول من الثورة الفرنسية اقناع حلفاءه الاوربيين بالهجوم على فرنسا واحتلالها للتخلّص من الثورة وكان ذلك سبباً من أسباب محاكمته وإعدامه فيما بعد24، و كذلك محاولة الجماعات الإرهابية اثارة الصراعات الطائفية في المناطق المختلطة في العراق كمحافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك، من خلال القيام بأعمال قتل و تفجير طائفي تؤدي إلى التسبب في صراعات طائفية.

2: استراتيجية الجماعات الارهابية في تمويل عمليتها

ففي تقرير صادر عن معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية (*EUISS*) ورد ان " الإرهاب بحد ذاته جريمة يتم تمويلها غالباً من خلال نشاط إجرامي منظّم"، فـ تنظيم داعش (*ISIS*) اتبع استراتيجية اكثر دقة من خلال إخفاء أي نشاط بارز يمكن استهدافه من قبل الوحدات الأمنية وذلك من خلال قيام المنظمة بتجنيد المزيد من المجرمين السابقين وتمويل أنشطتها الاجرامية الصغيرة وغير المنظمة الامر الذي يضمن توافر أصول مالية كبيرة يمكن توليدها بسرعة دون لفت انظار المؤسسات الأمنية25، ففي قرار مجلس الامن المرقم 2347 لسنة 2017 ورد "ان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف ايضاً باسم داعش) و تنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من افراد و جماعات و مؤسسات وكيانات يحققون إيرادات عن طريق الانخراط بشكل مباشر او غير مباشر في

التنقيب غير المشروع عن الممتلكات الثقافية وفي نهبها و تهريبها من المواقع الاثرية و المتاحف و المكتبات والمحفوظات و غيرها من المواقع، وان هذه الإيرادات تُستخدم حالياً في دعم جهود التجنيد التي يقومون بها وفي تعزيز قدراتهم الميدانية على تنظيم الهجمات الإرهابية و تنفيذها"26.

ويشير تقرير لمؤسسة راند *RAND* الى ان نهب التراث الثقافي جزء من مشكلة اكبر تمثلت في احداث الاضطرابات الأمنية وعمليات النهب في العراق عام 1992 و والغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 و العراق 2003 واحداث الربيع العربي بعد عام 2010 في شمال افريقيا و سوريا27، والحقيقة ان داعش لم تخترع هذا الأسلوب في إيجاد مصادر تمويلها فقد اعتمدت طالبان قبلها في تمويل عملياتها من انتاج المخدرات28، كما قامت الجماعات الإرهابية في الولايات المتحدة و اوروبا بتزوير بطاقات الائتمان لتمويل عملياتها29، وفي العراق ابتكرت الجماعات الإرهابية مصادر تمويل جديدة من خلال عمليات الخطف والابتزاز وسرقة السيارات وتجارة المخدرات قبل أن تدخل في تهريب النفط وتمثل تجارة المخدرات 7٪ من الدخل الإجمالي للمنظمة.

3: الاستراتيجية الإعلامية للجماعات الإرهابية

يعد الاعلام أحد المعايير التي يتم من خلالها الحكم على المجتمعات الديمقراطية، ويترتب على ذلك وجود وسائل الإعلام الحرة التي يمكن من خلالها الإبلاغ عن الأحداث بدقة ويمكن أن تخضع لمسائلة الحكومات عن أفعالها، لكن وجود المنظمات الإرهابية يجعل المجتمعات الديمقراطية مهددة بالتدمير كما اسلفنا أعلاه من خلال الاستراتيجيات الأربعة، مما يجعل مسالة وجود وسائل الاعلام الحرة و الديمقراطية تواجه مشكلة ان وسائل الاعلام الحرة توفر منفذاً للمنظمات الإرهابية لنشر أفكارها وايصالها إلى أتباعها المحتملين30، بمعنى ان الإرهاب يشتغل مميزات الديمقراطية لصالحة وخدمة اغراضه، لذلك سعت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر في خطابها امام نقابة المحامين الأمريكيين في يوليو 1985 الى معالجة هذه القضية مشيرة الى ان" نحاول إيجاد طرق لقطع اوكسجين الدعاية عن الخاطف و الإرهابي و التي يعتمدون عليها في مجتمعاتنا التي لا تؤمن بتقييد وسائل الإعلام"31، ومع ذلك، تطورت وسائل الاتصال والدعاية الارهابية باستخدام الكمبيوتر وسائل التواصل الاجتماعي وقد وسّعت هذه التطورات التقنية من مسؤولية المؤسسات الأمنية المكلفة بواجبات مكافحة الإرهاب من تحديات العمل الميداني الى تحديات تتبع مصادر المعلومات و المعالجة التقنية للنشاطات الإرهابية على شبكة الانترنت، و نظرًا لأن الإرهاب يزدهر على الاتصالات والدعاية، فقد استغل الإرهابيون المعاصرون حرفياً جميع مميزات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تعمل على توسيع الساحات التي يعمل فيها المتطرفون و الارهابيون كونها و توفر مميزات فريدة كإدامة الاتصال فيما بينهم وصعوبة كشف هوياتهم الحقيقة بالإضافة الى قلة التكاليف والتجنيد وإصدار الأوامر، بمعنى ان شبكة الانترنت أصبحت تحقق مميزات جديديه في مجال القيادة و السيطرة بالنسبة للجماعات الإرهابية[32].

سادساً: تحليل استراتيجية المؤسسة الأمنية والقانونية لمحاربة المخاطر الإرهابية (جهاز مكافحة الإرهاب انموذجاً)

تعمل المؤسسات الأمنية العراقية على مراقبة نشاطات الإرهابيين المحتملين، وتحدد العناصر التي من الممكن ان تمارس نشاطات إرهابية مخلة بالأمن والنظام العام، كما من الضروري ان يتم تامين وسائل ضمان الامن العام بما في ذلك حماية الافراد والممتلكات والمؤسسات العامة التي يحتمل ان تشكل هدفاً للهجمات الإرهابية، وهذ من شأنه ان يقلل من فرص وقوع اي خرق امني وان حدث أي هجوم او خرق فان المؤسسات الأمنية و الوقائية يجب ان تكون مستعدة للتقليل من تأثيراتها، فالإرهابيون يمرون بعملية التطرف

قبل ان يتحولوا الى العنف وبالتالي فان الاجراء الوقائي الضروري هو معالجة الإرهاب في مرحلة التطرف قبل ان يتحول الى العنف من خلال فرز ومراقبة العناصر التي من المتوقع ان تشكل خطرا على السلم والامن الاهليين، وما دامت الجرائم الإرهابية ترتكب بقصد اثارة الرعب و الخوف في نفوس افراد المجتمع فان العقوبة التي ترتكب بنية إرهابية يجب ان تكون اقسى و اشد من عقوبات الجرائم الأساسية في القانون، وذلك لا يقتصر على الأشخاص مرتكبي الجرائم الإرهابية و انما على الذين ينوون القيام باي فعل إرهابي محمل من ناحية التخطيط و التدريب و الدعم.

وأدت القوات الأمنية العسكرية العراقية أدوار عسكرية عقلانية في محاربة التنظيميات الإرهابية بمختلف صنوفها ومن تلك الأجهزة انموذج البحث جهاز مكافحة الإرهاب حيث استطاع ان تحقق نصرا عسكريا في غضون أشهر قليلة على التنظيمات الإرهابية ومنها تنظيم داعش، ولغرض الوقوف على أهمية اتخاذ القرار العقلاني في جهاز مكافحة الإرهاب لابد من بيان الأطر التي تشكل الجهاز وصلاحياته والادوار المناطة بها وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة2016 .

حيث يعد جهاز مكافحة الارهاب بقيادة اللواء عبد الوهاب الساعدي من ابرز التشكيلات العسكرية العراقية الضاربة التي خاضت معارك متواصلة ضد التنظيمات الارهابية التي اجتاحت العراق بعد اشهر قليلة من تغيير النظام السياسي، تأسس الجهاز كوحدات عراقية خاصة في اواخر عام2003 ليمر بعد ذلك بمراحل متعددة ولعل ابرزها الفرقة الذهبية ومن ثم تحولت هذه الفرقة الى احدى فرق جهاز مكافحة الارهاب كقوة ضاربة متكاملة من حيث العدة والعدد النخبوية مراتب وجنود، اضافة الى استقلاليته من الناحية الادارية والمالية وارتباطه بمكتب القائد العام، وفي السياق ذاته ساهمت الارادة الدولية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية في التأسيس ومن ثم التدريب والتجهيز المنتسبين لهذا الجهاز، من هنا يمتلك قادة الجهاز تواصل مباشر مع المارينز والبنتاغون.

ومن الناحية القانونية ينظم عمل هذا الجهاز، قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم (31) لسنة2016 وللتوضيح هو يختلف عن قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة2005، اذ قانون جهاز مكافحة الارهاب ينظم ويحدد صلاحيات الجهاز كقوى مسلحة منفصلة عن وزارة الدفاع والداخلية لكنه يشترك معها في الرجوع لمسائل التحقيقات والعقوبات الى قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم (30) لسنة 2007، في حين قانون مكافحة الارهاب يشير الى الاجراءات في مكافحة الفكر المتطرف ومحاربة التنظيمات الارهابية[33]. ويتكون جهاز مكافحة الارهاب من عدد من الفرق، فرقة عسكرية منه لحفظ أمن العاصمة العراقية بغداد، فضلاً عن فرقتين للعمليات الخاصة، هما الفرقة الثانية والفرقة الخامسة. ويملك الجهاز لواءً منتشراً في محافظة البصرة جنوب العراق، وخاض الجهاز فيما بعد معارك ضاريه ضد تنظيم داعش في الانبار والفلوجة وصلاح الدين وبعد تحرير تلك المحافظات نقل الجهاز عملياته العسكرية الى محافظة الموصل عاصمة تنظيم داعش المزعومة، وقد استطاع ان يدحر التنظيم عسكريا بصورة نهائية من العراق بمعية القوات العراقية المشتركة، وبمساندة جوية من طيران الجيش وقوات التحالف الدولي.

واثر الانتصارات التي حققها الجهاز الى جانب تميزه في التنظيم والتدريب صنف الجهاز من قبل دوائر غربية لمرات عدة كخامس اقوى جهاز عسكري في الشرق الاوسط، ونقلت وسائل إعلام عالمية، في 14 تشرين الثاني 2016، عن الجنرال المتقاعد آرثر دينارو، الرئيس الأسبق لأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية، ومستشار وزارة الدفاع البريطانية لشؤون الشرق الأوسط، إن "الجيش العراقي يستحق هذا اللقب كونه سيكون قد حرر أراضي كبيرة المساحة تعادل مساحة خمس دول عربية وأكثر من الكويت والامارات وقطر والبحرين والأردن مجتمعة" [34].

و من جانب آخر اصبح القانون المنظم لعمل جهاز مكافحة الارهاب نافذا منذ الشهر العاشر من عام2016، واعطى القانون للجهاز استقلالية ادارية عن وزارة الدفاع العراقية والاجهزة الامنية الاخرى كالشرطة الاتحادية وبصلاحيات كبيرة، تكون القانون من ستة فصول و(22)مادة، نصت(المادة1/اولاً) على تأسيس الجهاز وارتباطه بالقائد العام للقوات المسلحة وهو رئيس الوزراء بموجب المادة (73) من الدستور العراقي[35].:"يؤسس جهاز يسمى(جهاز مكافحة الإرهاب) يتمتع بالشخصية المعنوية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، ويمثله رئيس الجهاز أو من يخوله". فيما عد البند ثانياً من ذات المادة الجهاز أحد الأجهزة الأمنية والاستخبارية، حددت المادة (2) هدف الجهاز بمكافحة الارهاب بجميع اشكاله والقضاء عليه وتفوضيه باتخاذ الاجراءات الازمة، من هنا احتل الجهاز قائمة القوات المسلحة التي تصدت للإرهاب[36]. وقد مثلت الحرب على تنظيم داعش الارهابي في مناطق غرب وشمال بغداد ذروة الصعود للجهاز إثر الانتصارات الباهرة التي حققها من خلال تحرير الاراضي وطرد التنظيم الارهابي منها، وأصبح الجهاز لاسيما قيادته الرئيسية المنحدرين من وسط وجنوب العراق كاللواء عبد الوهاب الساعدي، واللواء عبد الغني الاسدي، واللواء العارضي، الذين حضوا بشعبية كبيرة ومحور الالتفاف جماهيري ليس فقط في وسط وجنوب العراق وانما في محافظات غرب وشمال بغداد، في ضوء بحث العراق عن الشخصيات الوطنية بعد فقدان الثقة من الطبقة السياسية الحاكمة. فيما اشارت المادة (3) الى تحقيق الاهداف من خلال الوسائل الاتية37:

1. وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها.
2. تنفيذ العمليات الامنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون: تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري وبناءً على امر قضائي، ومراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بناءً على امر قضائي، وتنفيذ اوامر القبض الصادرة من قبل القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الارهاب، واجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين تحت اشراف قاضي مختص، والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات العلاقة، والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية، وتعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الاخرى ذات العلاقة.
3. وضع المعايير لتصنيف وتحديد اسبقيات الاهداف الارهابية، ويقصد بالأهداف الارهابية كل فرد او جماعة منظمة طبيعية او معنوية تمارس الافعال المنصوص عليها او أي قانون يحل محله.
4. متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام واهداف الدولة في مكافحة الإرهاب.
5. التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الإرهاب.
6. التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب وتطهير العراق من المخابئ واماكن الايواء ومنع اي دعم مباشر او غير مباشر للإرهابيين.
7. تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجه.
8. التنسيق مع الجهات الامنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الامنية في مكافحة الإرهاب.
9. القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز.

10. توفير الحماية الامنية لفعاليات مكافحة الارهاب والتدابير المتعلقة بيها.

حادي عشر: أي مهمة اخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني.

من جانب ثاني تبنى جهاز مكافحة الإرهاب استراتيجية خمسية وضعت عام2021 ويشرع العمل بها مع عام2022 حددت ووفقا للمهام التي حددت له قانونيا، كجهاز أمنى واستخباري يعمل على متابعة وتفكيك الشبكات الإرهابية، وعمله لا يقتصر على النشاط الإرهابي، وإنما على المراقبة والتقييم أيضا". أضافة الى، أن "الجهاز عمل على وضع خطة للنهوض بإمكانياته وقدراته لثلاث سنوات مقبلة، وفي بداية هذه السنة أكمل وأطلقنا الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب ومدتها خمس سنوات". كون "العمليات لا تزال مستمرة ضد بقايا داعش الإرهابية." وتشير المصادر من داخل الجهاز من انه تم تشكيل مجلس أعلى لمراقبة الاستراتيجية الخمسية من مستشارية الأمن القومي، بالإضافة الى طبعها وتوزيعها لكل الجهات من الوزارات والمؤسسات الحكومية ولكل السفارات والقنصليات عبر وزارة الخارجية العراقية وكذلك المنظمات الدولية وجامعة الدول العربية. حيث ان استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب فيها محاور محلية واقليمية ودولية وتهدف لتشخيص السلبيات والايجابيات وتطوير الأداء وعبر ورش عمل[38].

هذه المحددات القانونية والتخطيط الاستراتيجي العقلاني اعطت لجهاز مكافحة الارهاب دافعاً كبيراً في تحقيق انجازات ميدانية كبيرة بعد ان مثل تنظيم داعش الارهابي خطراً جسيماً على الامن المجتمعي، والجغرافي، فضلا عن القومي، وفي ظل تقارير صادر من مراكز امنية غربية مختصة في الارهاب والنزاعات المسلحة، كانت تصور ان مدة الحرب على تنظيم داعش ستطول هذا الحسم العسكري لصالح الدولة العراقية من قبل الجهاز والقوات المشتركة بات مصدر اعجاب للجمهور العراقي، اضافة الى اسباب اخرى عنصر منها خاصية الانضباط والاندفاع الوطني، عنصر الخبرة والتدريب العالي والتجهيز على الرغم من شكوى قيادته من اهمال الحكومي لبعض المطالب لا سيما فيما يخص السلاح الجوي، وبالمجمل ان الاستفادة من هذا التأييد الشعبي هو بروز ملامح هوية وطنية بدأت تتبلور بعد دحر تنظيم داعش، وهذا ما وجده العراقيون من خلال ميولهم الذهنية والنفسية اتجاه القيادة العسكرية المنتصرة الى جانب توافر عنصر الحنكة والانضباط العسكري والقرارات العقلانية.

الخاتمة:

بعد اكمال محاور البحث من الناحيتين النظرية ودراسة بعض النماذج العملية عن عقلانية قرارات قادة المؤسسات الأمنية العراقية في ضوء استراتيجيات نظرية اللعبة، يمكن لنا وضع هذه الخاتمة التي سنقسمها الى قسمين أحدهما يهتم بالنتائج والاستنتاج، والثاني يقدم عدد من التوصيات للوقوف بصورة مختصرة عن مضامين البحث ومخرجاته النظرية والعملية بالنسبة للمؤسسة الأمنية في العراق، وذلك من خلال الاتي:

اولاً: النتائج والاستنتاجات

ان القيادة الأمنية من سماتها الحزم وسرعة اتخاذ القرار في حالة تعرض امن البلاد الى المخاطر الأمنية من التنظيمات الإرهابية، وبنفس القدر ينبغي ان تتصف بالقرار العقلاني القانوني في ضوء استراتيجيات امنية مدروسة ومنها ما افترضناه في بحثنا هذا من تطبيقات استراتيجيات نظرية اللعبة.

ان التنظيمات الإرهابية والمتطرفة تتمايز بان تسير وفق أيديولوجيا دينية وسياسية ترفض وجود أي منظومة او نهج سواها في ساحة الأفكار وتحاول السيطرة على المجتمع بالحديد والنار وهي من الأيديولوجيات الشمولية الثيوقراطية الراديكالية التي لا ترى الا نفسها، وتعتقد بانها أسمى من الجميع وفوق الجميع وفق نظرية الامة الناجية في قبال الأمم الهالكة، وترفض قبول الراي الاخر، الامر الذي يضع المؤسسة الامنية العراقية امام تحدي دراسة و فهم استراتيجية تلك الجماعات التي قد تتحول الى العنف في أي لحظة، مما يجعل القائمين على الامن في البلد امام مسؤولية اتخاذ القرار الصحيح في لحظات الخطر و الانفلات الأمني خصوصاً وان الجماعات المتطرفة بدأت في انتهاج استراتيجية التعبئة الشعبية من خلال التحريض بان بتخلل أعضائها التجمعات الشعبية او العفوية و التظاهرات في محاولة منها الى تغيير مسار سلميتها الى العنف الفوضوي وافلات زمام الأمور من سيطرة الأجهزة الأمنية، وذلك من خلال الاعتماد على الاستراتيجيات التي ذكرها الباحث في أعلاه، فمن خلال استراتيجية الاستنزاف سيتسبب العنف و التخريب على نطاق واسع الى زعزعة الثقة بقدرة المؤسسة الأمنية على أداء واجباتها الأساسية لضبط الامن و النظام العام، هذه من جهة، و من جهة أخرى ان زعزعة النظام و الامن العام يعمل على اشغال افراد الامن في قطاعات مختلفة و متناثرة ستسبب في بعثرة الجهد الأمني ومنع التركيز على المعالجة الفورية للأهداف الحالية الامر الذي يتسبب في اشغال او استنزاف الجهد الأمني و الاستخباري عن معالجة بؤر الإرهاب و التعصب و تشتيت رؤى صانعي القرار الأمني عن تحديد أهدافها التي لها الأولوية عن غيرها، ان نتيجة اتّباع استراتيجيتي الاستنزاف و التخويف من شانها ان تتسبب في الكثير من المخاطر على الامن المجتمعي وفي فرص نجاح المؤسسة الأمنية في مهامها الأساسية، و كذلك تحاول هذه الاستراتيجيات من خلال الاستفزاز و الافساد عرقلة أي مساعي لتعزيز الاستقرار و اثباط الجهد الأمني و القانوني عن تحقيق غاياته التي تتمثل في بناء نظام قانوني مستقر و مجتمع آمن، لذلك فعلى القيادة الأمنية ان تعطي الاهتمام و كل الاهتمام لدراسة الإرهاب و التعصب والطرق الفعّالة لمكافحته من خلال اختيار الخطوات المحسوبة بالاستناد الى نظرية اللعبة واستراتيجياتها العلمية من خلال تفعيل الخطط الأمنية و المبنية وفقاً لمعطيات واقعية على الأرض من شانها ان تحقق الأهداف المرجوة منها، فالأمن و النظام و العدالة القانونية متطلبات مجتمعية ضرورية جدا لنمو مؤسسات الدولة و المجتمع و من شانها حماية المنجزات التاريخية لاي حضارة والحفاظ على تطورها المؤسسي والعلمي.

ثانياً: المقترحات

1. لقد بات من الواضح من خلال دراسة العمليات الإرهابية خلال العشرين عاماً المنصرمة انها أصبحت تعتمد بشكل أساسي على توظيف التكنولوجيا والقدرات المادية للآلات والأجهزة في نشر افكارها وتنفيذ عمليتها لذا فمن الضروري بمكان ان يتم متابعة المواقع الالكترونية التي تحرّض على العنف او الكراهية او التمييز العنصري والطائفي، وحضرها إذا تطلب الامر وفي حالة كونها يمثل تهديداً مباشراً او غير مباشر للأمن الوطني العراقي والاقليمي.
2. ضرورة التعاون بين المؤسسات الأمنية المختلفة حسب جهة الاختصاص في الكشف عن التهديدات الارهابية المحتملة ووضع مسائل الامن المجتمعي في مقدمة الأولويات لدى صانع القرار الأمني.
3. مراقبة الأشخاص المشتبه بهم *Suspect* ورصد تحركاتهم ومتابعة الأشخاص ذوي العلاقة بهم وفق القانون العراقي.
4. اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب، ورصد الدعم السياسي المفترض، وكشف عن كل الاغطية السياسية المحتملة.

5. زيادة كفاءة وفعّالية ودعم افراد أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب كجهاز مكافحة الارهاب والان من خلال الدعم المادي والتقني والتدريب التخصصي لاسيما بعد الطفرة النوعية للقوى الأمنية العراقية الرسمية في محاربة الإرهاب ومنها جهاز مكافحة الإرهاب وجهاز الامن الوطني وجهاز المخابرات الوطني العراقي.

6. العمل على تنظيم قائمة إرهاب (قائمة سوداء ***blacklist***) وطنية تدرج ضمنها الافراد والمؤسسات والمنظمات الإرهابية المتورطة في أي نشاط إرهابي في ضوء قانون مكافحة الإرهاب في العراق.

7. العمل على تحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات لكشف ومتابعة العناصر المشتبه بها خصوصا عبر خطوط الطيران والنقل عبر الحدود وضع اتفاقيات جديدة في ضوء مستجدات الاستراتيجيات التي اعتمدتها التنظيمات الارهابية.

8. السعي الى الإصلاح السياسي، فالأزمات السياسية تهدد البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق، فالأزمات تتسبب في ولادة التنظيمات الإرهابية التكفيرية كتنظيم داعش الإرهابي، من خلال تجفيف منابع الفكر المتطرف وحواضنه ومؤيديه.

---

(1) Hans Peters, Game Theory: A Multi-Leveled Approach, Springer, Heidelberg, 2008, pp. 1-2
It is also called (game theory(*)
(**) John Von Neumann, a Hungarian Jewish mathematician, born in 1903, was invited to the United States in 1930 to teach at Princeton University, then became a professor at the Institute for Advanced Study alongside Albert Einstein. Neumann participated in research on the development of nuclear weapons and Energy and computers, he also established game theory and built the foundations of quantum mechanics. He died of pancreatic cancer in 1957. Source:John Von Neumann, Https://Lemelson.Mit.Edu/Resources/John-Von-Neumann, Accessed: September, 19, 2021
Oskar Morgenstern, a German economist, born in 1902. He worked with Newman at the Institute for Advanced Study in 1944, and died in 1977(***)
(2) John Von Neumann, And Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, Princeton University Press, Princeton, 1953, p.1
3Game Theory, https://plato.stanford.edu, Accessed: Oct. 19, 2021
(*) Saint Thomas Aquinas, the greatest thinker of the Middle Ages, was a rationalist . He believed that the greater part of truth could be understood and proven through reason. AThough he believed that the premises of faith were truths about God which could be verified, he presupposed faith, "The existence of God, that God is one, God is good, and the human soul is incorruptible among the premises of faith." More see:Franklin T. Harkins, Thomas Aquinas: The Basics, Routledge, New York and London, 2021, P.14 And 18
4Richard Swinburne, Faith and Reason, translated by Arin Abdel Majeed Al-Jalal, Jawadul for Translation, Publishing and Distribution, 2017, p. 102
(*) Richard Swinburne, an English philosopher, born in December 1934, honorary professor of philosophy from the University of Oxford (1959). His main philosophical contributions are on the philosophy of religion and the philosophy of science, and the relationship between the mind and the body. He discussed the issue of human free will and its connection to modern neuroscience in his book: Mind, Brain, and Free Will (2013), and among his most important works are: The Coherence of Theism (1977), The Existence of God (1979), and Faith and Reason (1981). Source:Richard Swinburne, http://users.ox.ac.uk/~orie0087/, Accessed: Jan. 28, 2021
5Richard Swinburne, op. cit., pp. 100-103
(**) Max Weber, a German sociologist, was born in 1864. He is one of the most important theorists about the development of modern Western society. His theories deeply influenced social theory and the research. Weber saw bureaucracy as the distinctive feature of modern society, and an organized and effective alternative to other societies. Before modernity, with its irrational traditions and unreliable charismatic leaders, Weberian bureaucracy depended on specialization and hierarchy, the impersonal application of written rules and procedures, and full-time salaried officials with career direction which were seen as the standard model of justice and efficient government. Providing services based on written rules and standards of impartiality and expertise was seen as preferable to patronage, corruption, and the inefficiency of parties and local elites. His most important work: The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1904). Source:Roger W. Caves, Encyclopedia of the City, Routledge, USA, 2005, p.764

Max Weber, Basic Concepts in Sociology, translated by Salah Hilal, National Center for Translation, Cairo, 2011, p. 29
(7) Kenneth Allan, Explorations in Classical Sociological Theory: Seeing the Social World, Pin Forge Press, USA, 2005, P.176

(*) Terms Tactics and Strategy as if they are similar, but there is a difference in the use of the two terms. The most notable of these differences is that strategy used to define broader goals to promote the organization and organize resources, while tactics are used to use specific resources to achieve sub-goals. That supports the specific mission. Which makes the strategy broader than the tactic despite the overlapping content. For more, please see: The difference between Strategy and Tactics, https://web.archive.org, Accessed Oct. 19. 2021

([8]) Byron Kladis (Ed), Encyclopedia of philosophy and social Sciences, Vol. 1, SAGE Publications, Inc., California, 2013, P.117-118

([9])John Von Neumann, And Oskar Morgenstern, Op. Cit., P. 146

([10]) Ibid, p.148

([11])Same previous source

([12]) Takako Fujiwara-Greve, Non-Cooperative Game Theory, Springer, Tokyo, 2015, p.37

(*)Albert Tucker (1905-1995), a Canadian-American mathematician and researcher, showed early signs of mathematical genius, and made contributions Important in game theory .

([13]) Martin Peterson (Ed), The Prisoner's Dilemma, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p.1

([14]) Ken Binmore, Playing for Real A Text on Game Theory, Oxford University Press, New York, 2007, p. 216

([15]) William Poundstone, Prisoner's dilemma, Anchor Books, New York, 1992, p. 96-97

([16]) John F. Nash Jr., Equilibrium points in n-person games, PNAS, Vol. 36, 1950, pp. 48-49

([17]) Martha Crenshaw, "The Causes of Terrorism," Comparative Politics, Vol. 13, No. 4, July 1981, pp. 379–399

([18]) Peter R. Neumann and M.L.R. Smith, The Strategy of Terrorism: How it works, and why it fails, Routledge, New York, 2009, p.8

(*)Associate Professor of Political Science at the University of Pennsylvania.

(**)Associate Professor at the Graduate School of International Relations and Pacific Studies at the University of California .

([19]) Andrew H. Kydd and Barbara F. Walter, The Strategies of Terrorism, International Security, Vol. 31, No. 1, 2006, pp. 49–80

(***)The researcher_S discussed four of these strategies because they are close to terrorist operations, and he did not address the outbidding strategy because they are closer to the policies of competing parties.

([20])Attrition Warfare, https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/attrition_warfare, Accessed: Oct. 22, 2021

([21]) International Crisis Group. Loose Ends: Iraq's Security Forces Between U.S. Drawdown and Withdrawal. International Crisis Group, 2010, P. 25-28

([22]) The Strategies of Terrorism, The Adelphi Papers, Volume 47, Issue 394, 2007, pp.11-22

([23]) Itzhak Deutscher, Stalin, a political biography, translated by Fawaz Trabelsi, Al-Tali'ah Printing and Publishing House, Beirut, 1969, pp. 50-51.

([24]) Louis Awad, The French Revolution, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1992, p. 173.

([25])Florence Gaub and Julia Lisiecka, the crime-terrorism nexus, https://www.iss.europa.eu/, Accessed: Oct 22,2021

([26]) UN Security Council, *Resolution 2347*, S/RES/2347, March 24, 2017

([27]) Matthew Sargent & others, Tracking and Disrupting the Illicit Antiquities Trade with Open-Source Data, the RAND Corporation, Santa Monica, 2020, p.1-2

([28]) Vanda Felbab-Brown, Pipe dreams: The Taliban and drugs from the 1990s into its new regime, https://www.brookings.edu, Accessed: March 5, 2022

([29]) Loretta Napoleoni, Modern Jihad: Tracing the Dollars Behind the Terror Networks, Pluto Press, London, 2003, p170-171

([30])Brigitte L. Nacos, Mass-Mediated Terrorism Mainstream and Digital Media in Terrorism and Counterterrorism, 3rd Ed, Rowman & Littlefield Publishers, Inc, Maryland, 2016, P.1

([31])Margaret Thatcher, Speech to American Bar Association, 1985 Jul 15 Mo, https://www.margaretthatcher.org, Accessed: Oct, 23,2021

([32])Michael Whine, Cyberspace-A New Medium for Communication, Command, and Control by Extremists, Studies in Conflict & Terrorism, Volume 22, 1999 - Issue 3, pp. 231-245

([33]) Dr.. Asaad Kazem Shabib, Counter-Terrorism Service, Strike Force in Iraq, Founding Objectives and Legal Limitations,https://kitabat.com/2019/10/12/28189

[34]Same previous source

([35])Article (73) of the Iraqi Constitution of 2005

([36])Dr.. Asaad Kazem Shabib, Counter-Terrorism Service, Strike Force in Iraq, Founding Objectives and Legal Limitations,https://kitabat.com/2019/10/12/28189

([37])Article (3) of the Anti-Terrorism Agency Law No. (31) of 2016

([38]) Counter-Terrorism Strategy in Iraq and Syria - An Orientalist Reading, European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies ، https://www.europarabct.com